الراعي يحث هيئة مكافحة الفساد على تفعيل نشاطها وتعقب كافة ممارسي الفساد

● صنعاء/سبأ

حث رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الراعي أعضاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد على زيادة تفعيل وتوسيع نشاطها وفقاً لمواد وأحكام قانون مكافحة الفساد، والعمل على تعقب ممارسيه وفقاً لهذا القانون والقوانين النافذة الأخرى ذات الصلة.

وشدد رئيس مجلس النواب لدى استلامه أمس الإقرار بالذمة المالية لعضو الهيئة عصام عبدالله الحلالي على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وأثاره وملاحقة مرتكبيه.

وأشار رئيس مجلس النواب في هذا السياق إلى أهمية اضطلاع الهيئة بدورها ومهامها المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد وأن تعمل بموجبه بما يعزز من دورها والأهمية الوطنية لإنشائها.

ورحب يحيى علي الراعي بعضو الهيئة عصام عبدالله الحلالي مهنئاً إياه بتعيينه في عضوية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.. معتبراً أن هذه المسئولية تكليف وليست تشريفا وتستدعي من كافة أعضاء الهيئة بذل المزيد من الجهد والعطاء في سبيل تحقيق مهامهم القانونية .

حضر اللقاء عدد من أعضاء مجلس النواب وأمينه العام ومدير مكتب رئيس مجلس النواب.

نائب رئيس مجلس النواب يثمن المواقف والمساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لليمن

□.. صنعاء / سبأ/..

ثمن نائب رئيس مجلس النواب محمد علي سالم الشدادي المواقف والمساعدات السخية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لليمن.

جاء ذلك خلال استقبال نائب رئيس مجلس النواب أمس مسئولة المساعدات الأوروبية للبرلمان ماري هورفست والخبير في الاتحاد الأوروبي المختص في بناء الدولة والحوكمة وتصميم البرامج فنسكدكاربدرسن.

ودعا الشدادي ممثلي بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن إلى مضاعفة الجهود لتعزيز أواصر علاقات الصداقة والتعاون بين اليمن والاتحاد والأوروبي بما في ذلك مجال العمل البرلماني، والعمل معاً على متابعة تنفيذ المساعدات، وتعزيز دور البعثة في دعم العملية الديمقراطية بما في ذلك رفع المساعدات الفنية والتقنية وتوسيع الدورات التأهيلية لأعضاء البرلمان وكوادره.

وأشار في هذا الصدد إلى ضرورة أن يتجه دعم البعثة الأوروبية لاستكمال بناء المقر الجديد لمجلس النواب الذي تعلق عليه أمال كبيرة كقناة لتطوير التجربة الديمقراطية في اليمن وإكساب العمل البرلماني المزيد من الخبرات والتجارب نحو الأفضل.

من جانبهما أكد المسئولان في البعثة الأوروبية على تعزيز أوجه التعاون بين اليمن والاتحاد الأوروبي.

وأوضحا استعدادهما ومن حيث المبدأ العمل على تقديم الدعم لتأهيل المبنى الجديد لمجلس النواب وتطوير التعاون في المجالات الأخرى الفنية والتقنية، شاكرين تعاون هيئة رئاسة مجلس النواب والتسهيلات التي تقدمها لعمل البعثة الأوروبية في مجال البرلمان.

حضر اللقاء عضو مجلس النواب علي محمد قاصرة والأمين العام للمجلس عبدالله أحمد صوفان ورئيس دائرة الشعب البرلمانية ولجان الصداقة في البرلمان الدكتور أحمد عبدالقادر عيسى.

وافق على توريد 3% من مبيعات الديزل والبترول لصندوق صيانة الطرق

مجلس الوزراء يناقش آلية تحصيل وتوزيع زكاة المؤسسات والشركات العامة والخاصة الممتد نشاطها لأكثر من وحدة إدارية

التأكيد على ضرورة وضع رؤية واستراتيجية مستقبلية للاقتصاد اليمني تعتمد على مصادر متجددة

استعراض تقرير حول المباني المدرسية المتضررة والمتعثرة والاحتياجات المطلوبة لمواجهة النمو السكاني

■ صنعاء/ سبأ/..

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة مشروع القرار الخاص بآلية تحصيل وتوزيع زكاة المؤسسات والشركات العامة والمختلطة والخاصة الممتد نشاطها إلى أكثر من وحدة إدارية.

وأوضحت المذكرة الإيضاحية لمشروع القرار المقدم من وزير الإدارة المحلية أن مشكلة زكاة الشركات والمؤسسات والبنوك وما في حكمها ممن يملكون فروعا في أكثر من وحدة إدارية ظهرت بعد صدور قانون السلطة المحلية رقم ٤ لعام ٢٠٠٠م، والذي أكد ضمن مواده على اعتبار الزكاة بجميع أنواعها موارد محلية ومشتركة بنسبة ٥٠٪ لكل منهما، ما جعل الوحدات الإدارية تعتبر أن على جميع الأنشطة المتواجدة في نطاقها دفع زكاتها لديها بما في ذلك الفروع التي تقع مراكزها الرئيسية في وحدة إدارية أخرى، وفي ذات الوقت يعتقد المزكي ويؤيده في ذلك أسس محاسبة الزكاة أن رأس ماله واحد وأن المحاسبة يجب أن تتم في مركزه الرئيسي فقط.

وبينت أن ذلك التنازع سبب للمزكي كثيرا من المشقة والمضايقات.

وأكد مشروع القرار الذي سيصدر عن رئيس مجلس الوزراء على وجوب أن تتم المحاسبة في المركز الرئيسي ثم التوريد بالتالي للوحدات الإدارية المتواجد بها المركز أو المتواجدة في نطاقها الفروع بحيث تأخذ كل وحدة إدارية حصتها من موارد الزكاة، مع مراعاة اختلاف حجم المركز عن الفروع.

ولفتت المذكرة الإيضاحية إلى الأهداف المرجوة من مشروع القرار والمتمثلة في تحقيق عدالة توزيع الموارد وتشجيع الاستثمار من خلال حل بعض الإشكالات الطاردة للاستثمار، ومنها تعدد المطالبات كالإشكال القائم بشان زكاة كبار المكلفين وما يسببه تعدد المطالبات من إرهاق للمزكي المستثمر، وتشجيعهم على الدفع وفقا للأسس الشرعية التي تراعي تحديد المسئولين عن التحصيل وعدم تنازع الاختصاصات بين الوحدات الإدارية وتوضيح واجبات المكلف ومسؤوليات الدولة تجاهه، إضافة إلى الحد من تهرب المزكين عن أداء زكاتهم.

وأقر مجلس الوزراء مشروع القرار.. وكلف وزير الشئون القانونية بمراجعته بصيغته النهائية والتأكد من عدم تعارضه مع التشريعات والقوانين النافذة وفي مقدمتها قانون السلطة المحلية.

كما أقر المجلس مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشان إعادة توزيع حصص العمال، وأحال المشروع إلى وزير الشئون القانونية لمراجعة صياغته النهائية من الناحية القانونية والتشريعية لضمان عدم تعارضه مع التشريعات والقوانين النافذة.

وحدد مشروع القرار المقدم من وزير الإدارة المحلية نسبة العمال بواقع ١٢ ٪ لجميع أنواع الزكاة باستثناء زكاة المؤسسات والبنوك وما في حكمها والتابعة للقطاعين العام والمختلط فتحدد بنسبة ٤ ٪ فقط، وذلك وفقا للنسب المعمول بها سابقا.. متضمناً إعادة توزيع حصة العاملين من العمال للشرائح المستفيدة وعلى النحو المبين في مشروع القرار، بالإضافة إلى إعادة توزيع حصة الوزارة في هذا الجانب.

وأشارت المذكرة الإيضاحية لمشروع القرار إلى انه تم رفع نسبة العاملين في إدارات الواجبات الزكوية بالمديريات ثم الإدارات العامة المشرفة باعتبارهم المعنيين بالمتابعة والتحصيل والإشراف، في حين ألغى ما يخص الوزارة من النسبة المستقطعة على زكاة عروض التجارة للأفراد وكذا الدخل والمستغلات وما في حكمها لصالح هذه الإدارات.. مؤكدة أن مشروع القرار جاء شاملاً لكافة أوعية الزكاة ووفقا لقانون الزكاة رقم (٢) لعام ١٩٩٩م، بما يكفل تجاوز القصور الذي كان قائما في القرار الوزاري السابق والذي اقتصر على بعض الأوعية الزكوية مما ترك مجالات للاجتهاد عند احتساب هذه النسبة للأوعية الأخرى.

ووافق مجلس الوزراء على توريد ما نسبته ٣ ٪ من مبيعات الديزل والبترول لصالح صندوق صيانة الطرق وبما يمكنه من أداء مهامه في صيانة الطرق على الوجه الأمثل، وذلك بعد اطلاع المجلس على تقرير وزير الأشغال العامة والطرق بشان صندوق صيانة الطرق وحالة شبكة الطرق الإسفلتية ومتطلبات الصيانة.

وأكد المجلس على وزارة الإشغال العامة والطرق بالتنسيق مع وزارتي المالية والنفط والمعادن تنفيذ القرار وموافاة المجلس بنتائج ذلك.

وتضمن التقرير المهام التي يضطلع بها صندوق صيانة الطرق للحفاظ على شبكة الطرق والصعوبات التي يواجهها والناتجة عن تعثر تحصيل الموارد المحددة له وفقا لقانون إنشائه رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٥م، ما أدى إلى عدم قدرته على تنفيذ خططه والقيام بأعمال الصيانة بمختلف أنواعها.. مشيرا إلى الوضع الحالي لشبكة الطرق والآثار المترتبة في حالة عدم التدخل في الوقت المناسب لإجراء عملية الصيانة بمختلف أنواعها.

وبين التقرير أن إجمالي حجم الاستثمارات في صيانة الطرق من التمويل الحكومي والذاتي بلغ ٣٨ مليارا و٤٦ مليونا و٦٢٨ ألف ريال في الفترة من ١٩٩٦-٢٠١١م، تشمل الصيانة الروتينية والدورية والطارئة والوقائية، والسلامة المرورية على الطرق، فيما بلغ عدد المشاريع التي مولها الصندوق أكثر من ١٣٠ مشروع صيانة طريق أسفلت وأكثر من ١٦٠ مشروع طريق ترابي.

وناقش مجلس الوزراء وضع الاقتصاد الوطني وأهمية وضع رؤية واستراتيجية اقتصادية مستقبلية تتضمن خططا وبرامج مزمنة لما يجب أن يكون عليه الاقتصاد اليمني، وتحديد توجهاته الكفيلة بالاستفادة من كافة المزايا لبناء اقتصاد حقيقي يعتمد على مصادر متجددة.

وفوض المجلس بهذا الخصوص وزير الصناعة والتجارة لتشكيل فريق فني اقتصادي من المتخصصين وذوي الخبرة الاقتصادية لإعداد ووضع رؤية اقتصادية شاملة، بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية بما في ذلك القطاع الخاص.

واستعرض المجلس تقريرا حول المباني المدرسية المتضررة والمتعثرة والاحتياجات المطلوبة من المباني المدرسية لمواجهة النمو الطبيعي للسكان.

واشتمل التقرير المقدم من وزير التربية والتعليم الأضرار التي لحقت بمؤسسات التعليم العام جراء الأحداث التي شهدتها اليمن العام الماضي.. مبينا أن الوزارة قامت بحصر الأضرار التي لحقت بالمنشآت التعليمية عبر مكاتب التربية بالمحافظات ووضع التقديرات لتكلفة إعادة التأهيل والترميم وتوفير تجهيزات وأثاث بديل عن ما تم تدميره أو نهبه.. لافتا إلى أن إجمالي عدد المدارس المتأثرة بالأحداث بلغ ٩٠٢ مدرسة و٢٠ مكتب تربية في ١٢ محافظة.

وأوضح التقرير أن ٥٠ مدرسة موزعة على ثمان محافظات تعثر انجازها منذ سنوات عديدة وكان أهم أسباب التعثر تغيرات الأسعار التي حدثت عدة مرات ولم يتم معالجة وضع هذه المشاريع.. مؤكدا الحاجة إلى إنجاز مبان مدرسية جديدة للوفاء بالالتزامات تجاه تحقيق التعليم للجميع واستراتيجية التعليم الأساسي ومواجهة النمو السكاني.

وأكد المجلس بهذا الخصوص على وزيري المالية والتخطيط والتعاون الدولي العمل على إيجاد الحلول المناسبة لتوفير التمويلات اللازمة لإصلاح المدارس المتضررة واستكمال المدارس المتعثرة، بالإضافة إلى بناء فصول دراسية جديدة لمواجهة النمو السكاني.

واطلع مجلس الوزراء على مشروع الاستراتيجية الوطنية للترويج للاستثمار والمقدم من الهيئة العامة للاستثمار.

وأحال المجلس مشروع الاستراتيجية إلى مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار لمناقشتها وتحديث محتوياتها بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية والرفع إلى مجلس الوزراء بنتائج ذلك لاتخاذ ما يلزم.

وتهدف الإستراتيجية إلى تحديد الأولويات والاستراتيجيات من أجل تعزيز بيئة الأعمال في اليمن واستقطاب الاستثمار، وإزالة المعوقات وضمان سهولة تدفق الاستثمار، إضافة إلى دعم الهيئة العامة للاستثمار في جهودها الحثيثة لجذب الاستثمارات وتحويلها إلى هيئة كاملة النمو للترويج والتسهيل للاستثمار.

وشملت الاستراتيجية التي أعدتها وكالة التنمية الدولية الايرلندية في العام ٢٠٠٩م بالتنسيق مع الوزارات والجهات المختصة عددا من المكونات أبرزها استراتيجية لإنشاء الشبكة الوطنية للترويج للاستثمار والاحتياجات التقنية لتنفيذها، ودراسة قطاعية للقطاعات الواعدة، إضافة إلى شروط مرجعية لتنفيذ برنامج بناء الصورة الايجابية وحملات التوعية المحلية لبناء ثقافة الاستثمار، والبناء المؤسسي للهيئة العامة للاستثمار.

وفي ما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الثروة السمكية حول زيارته لجمهورية مصر العربية خلال الفترة ٤-٩ مارس الجاري للتباحث مع البنك الدولي بشان الخطة المستقبلية لتنفيذ مشروع الأسماك الخامس.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير الداخلية عن مشاركته في أعمال الدورة التاسعة والعشرين لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي عقد خلال الفترة ١٤-١٥ مارس الجاري في الجمهورية التونسية.

في ختام المحاله

المؤتمر الوطني للمرأة يطالب باعتماد آلية واضحة تساعد المرأة على المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني

- التأكيد على ضرورة إدماج موازنة النوع الاجتماعي ضمن موازنة الدولة على مستوى كل مؤسسة

□.. صنعاء/سبأ/..

دعا المؤتمر الوطني للمرأة في بيان ختامي صدر عنه أمس مختلف الفعاليات السياسية في الساحة الوطنية لتأييد ومناصرة قضايا المرأة وضمان حقوقها وعكسها في الدستور والقوانين بما يكفل تنفيذها ورفعها إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل المزمع عقدة خلال الفترة القادمة.

وشدد المؤتمر في ختام أعماله بصنعاء على ضرورة تبني تلك المطالب والعمل بآلية موحدة لمشاركة المرأة في مؤتمر الحوار الوطني وضمان بيئة تشريعية تعزز وتكفل حقوق المرأة وتحقق القضاء على التمييز ضدها وتحقيق العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص في جميع المجالات وفق آلية تنفيذية واضحة.

وأكد أن المرأة اليمنية تعرضت للتهميش والإقصاء وعدم تمكينها من كامل حقوقها لفترات طويلة، بالرغم من نضالها لتحقق ما أمكن من تلك المطالب والحقوق.

وطالب المؤتمر باعتماد آلية تنفيذية واضحة تساعد المرأة على المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل بما يضمن إشراكها في جميع لجانه، وكذا لجان المرحلة الانتقالية الثانية حسبما نصت عليه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ على أن ينص الدستور الجديد لليمن على ضمان شراكة المرأة في جميع مراكز صنع القرار وفي الهيئات المنتخبة وغير المنتخبة وفي جميع سلطات الدولة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بنسبة لا تقل عن ٣٠٪، وتحقيق الضمان الكافي والحماية اللازمة لحقوق المرأة المتضررة والمنتهكة حقوقها جراء النزاعات المسلحة كجزء أساسي من تحقيق العدالة الانتقالية.

وأوصى المؤتمر بضرورة الدعوة إلى تحسين البيئة التشريعية والقانونية بما يضمن شراكة حقيقية للمرأة اليمنية في مختلف المجالات وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص تحقيقاً للمساهمة الفاعلة في العملية التنموية الشاملة كإجراءات وأولويات عاجلة وإشراك المرأة في جميع لجان المرحلة الانتقالية وبصفة عاجلة وبنسبة لا تقل عن ٣٠٪.

وشددت التوصيات على ضرورة إدماج موازنة النوع الاجتماعي ضمن موازنة الدولة على مستوى كل مؤسسة حكومية، وزيادة فرص استفادة المرأة من شبكة الأمان الاجتماعي والتمويل الأصغر، والعمل على رفع القدرة التنافسية للنساء وزيادة فرص تشغيلهن في سوق العمل وإدماج رؤى الشباب في العملية التنموية من خلال خطوات وإجراءات فعالة بناءً على استراتيجية جديدة للشباب بما يضمن إدماجهم في العمليات التنموية، السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

كما طالبت الحكومة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وضع البرامج الخاصة برفع الوعي المجتمعي بالآثار المدمرة للنزاعات المسلحة تجاه المرأة والطفل والأسرة ووضع آلية فعالة للتواصل مع الأحزاب والحكومة ورئاسة الجمهورية ومجلس النواب والقوى الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق تلك المطالب ودعم النساء الريفيات العاملات في مجال الزراعة من خلال إنشاء صناديق لدعم احتياجاتهن وزيادة الميزانية الحكومية المخصصة للخدمات الصحية للأمهات وحديثي الولادة والأطفال لخفض نسبة الوفيات.

وكان المؤتمر استكمل جلسات أعماله أمس بمناقشة جلستي عمل، الأولى تناولت الأولويات التنموية للنساء في الجوانب الصحية والتعليم والاقتصاد، الثانية حول التحديات المستقبلية تناولت أولويات الشباب من منظور النوع الاجتماعي والنزاعات المسلحة.

تصوير/ناجي السماوي

وفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر يزور الجنود المحتجزين في أبين

الثورة / عبدالواسع الحمدي

■ قام وفد من اللجنة الدولية للصليب الاحمر بزيارة إلى ٧٢ من الجنود الذين تحتجزهم ما تسمى جماعة أنصار الشريعة التابعة لتنظيم القاعدة الارهابي في محافظة أبين.الذين اعتقلوا خلال المعارك التي اندلعت قبل أكثر من ١٠ أيام بين جماعة أنصار الشريعة التابعة لتنظيم القاعدة الارهابي.

واوضح السيد «إيريك ماركليه»، رئيس بعثة اللجنة الدولية في اليمن في هذا السياق قائلا:«هدفنا من هذه الزيارة الأولى هو الاطمئنان على ظروف الاحتجاز والمعاملة التي يلقاها المحتجزون».

وأضاف : يجب احترام حقوقهم ويجب أن يعاملوا معاملة إنسانية في كافة الظروف، كما هو منصوص عليه في القانون الدولي الإنساني، ويجب السماح للجنة الدولية بتكرار زياراتها لهم طالما أنهم ما زالوا رهن الاحتجاز.»

وقال في تصريح صحفي تم تسجيل الجنود الأسرى وأحضر طبيب اللجنة الدولية والإمدادات الطبية اللازمة لعلاج الجرحى الذين وصفت حالتهم الصحية الراهنة بأنها مستقرة تماما.

واشار الى أن اللجنة الدولية وفرت العلاج الطبي للجنود الجرحى في الأسبوع الماضي، ودعت جميع الأطراف إلى السماح لها بالوصول للمحتجزين فوراً.

وتجري حاليا زيارات للمحتجزين والتي تستمر يومين وفقا للإجراءات العملية الاعتيادية المعمول بها لدى اللجنة الدولية وذلك في إطار الزيارات التي تقوم بها المنظمة في اليمن منذ عام ٢٠١٠م وتماشيا مع الإجراءات النموذجية التي تعمل بها اللجنة الدولية في أي مكان تزور فيه أماكن الاحتجاز،

اول مدينة سكنية راقية مغلقة على شاطئ البحر

الثورة
مدير التحرير : ابراهيم المعلمي
نائب مدير التحرير: جمال فاضل
سكرتيرا التحرير: علي الشرجي - سليمان عبدالجبار
يومية سياسية جامعة | تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر | الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار
www.althawra.net
althawrah99@yahoo.com
الإدارة العامة : 321528/32/33 فاكس: 332505-334914 ص.ب:1475-2195
المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 الاعلانات : 274038 فاكس : 274035
التوزيع والاشتراكات : 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس : 480680
الفروع: عدن : 231783 فاكس : 233354 تعز : 220800 فاكس : 220900
الحديدة : 245842 فاكس : 211537 حضرموت : 303930 فاكس : 303931 إب/تلفاكس: 400251
الضالع /تلفاكس: 431372 أبين/تلفاكس : 602096 عمران/تلفاكس: 613388